حذف الأصفار عن الدينار العراقي: بين الإصلاح النقدي والوهم الاقتصادي

العصا السحرية ..... و حلم الانقاذ

د. سلام سميسم

24 اب 2026

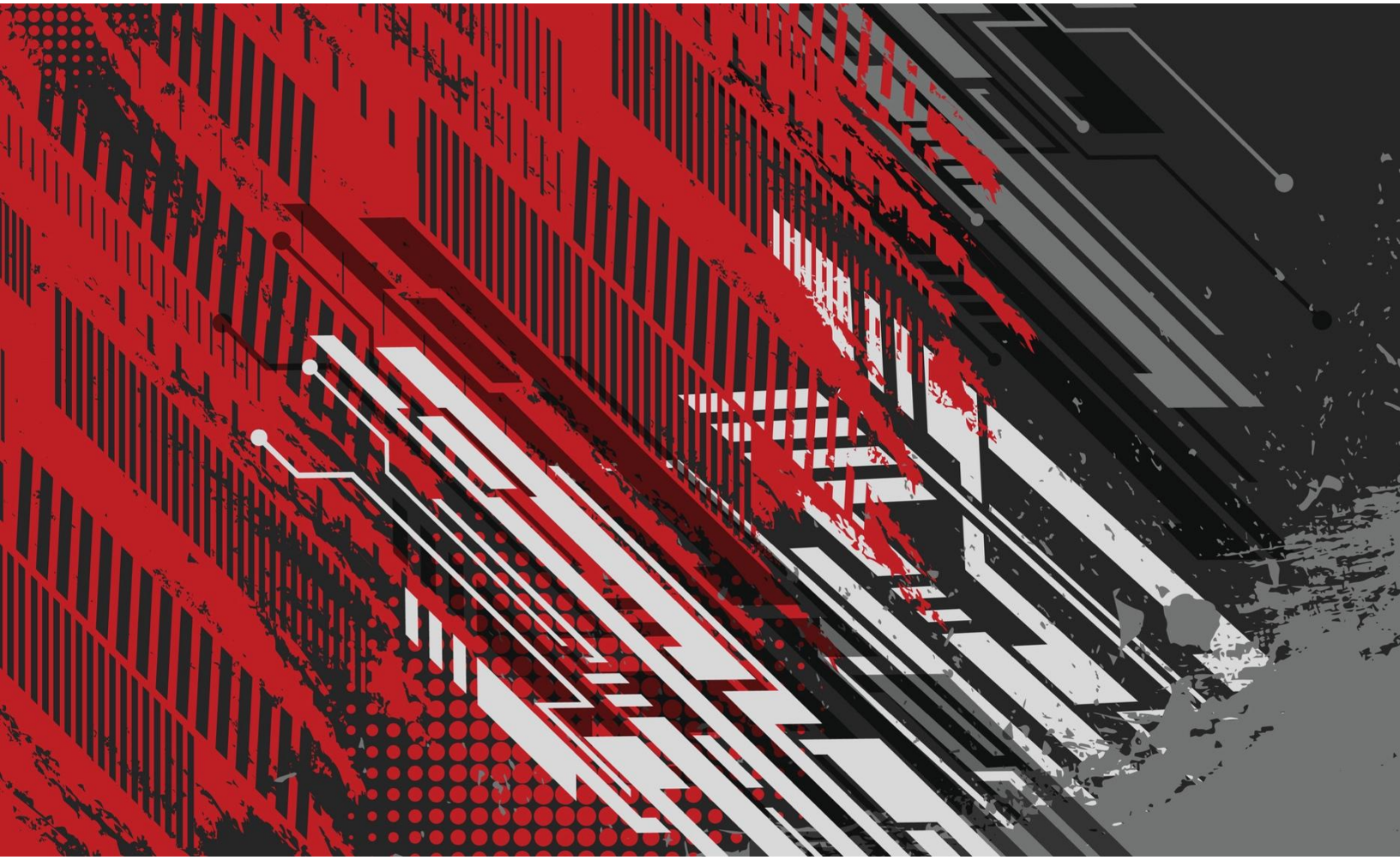

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

حذف الأصفار عن الدينار العراقي: بين الإصلاح النقدي والوهم الاقتصادي
العصا السحرية ..... و حلم الانقاذ

يشكل تزايد الاصفار امام العملة الوطنية ظاهرة تضخمية ليست فريدة في دولة دون اخرى، فقد شهدت ذلك كثير من الاقتصادات وفي عصور مختلفة، و لست بصدد البحث عن اسباب نشوئها الا ان القاسم الوحيد في كل تجارب الاصفار " هو مرور ذلك الاقتصاد بأزمات سياسية ادت دورها في ضرب الاقتصاد و ايقاعه ببراثن التضخم النقدي، و الذي هو انهيار للقيمة النقدية و الحقيقية للعملة الوطنية في مقابل الصرف الاجنبي و في السوق العالمي". و هو أمر كارثي لأي اقتصاد.

و لخصوصية التجربة العراقية مرارة حقيقية يعرفها جيل كامل عايش و عانى من " الحصار الاقتصادي" الذي فرض على العراق ابان بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، اثر عبث النظام السابق و استهتاره بالقيام باحتلال الكويت. يكفي ان نعرف ان الدينار الواحد كان يعادل 3.3 دولارا، فاصبح فيما بعد الدولار الامريكي الواحد يعاد 3000 دينارا عراقيا.

فيما بعد 2003، حاولت السلطات النقدية العراقية العودة الى مستويات من الاستقرار الاقتصادي Economic Stabiliztion، بتحسين سعر صرف الدينار العراقي لقيمة تراوحت كمعدل 150.000-145.000 دينار مقابل الدينار العراقي، في خطة كانت تهدف الى ترافق ذلك باصلاح اقتصادي يهدف الى تحسين البنية الاقتصادية للوصل تدريجيا الى قيمة 1000 دينار مقابل كل واحد دولار عندها يتم حذف الاصفار فيصبح كل دينار عراقي مساويا الى دولار واحد.

و لكن: ماكل مايتمناه المرء يدركه، تجري الرياح بما لاتشتهي السفن و يعود الحديث بين الحين والآخر عن مشروع حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، وكأنه مفتاح سحري لحل مشكلات الاقتصاد العراقي واستعادة قوة العملة الوطنية، فهي الحلم الذي يداعب به اولو الامر مخيلة الافراد الطامحين بقيمة افضل لدخولهم النقدية المحدودة.

و يذكرني ذلك بصياحات الموضة في الملابس, فمع كل اطلاق لدعوات الحذف وما يرافقها من جدل، تعلو الى السطح ذات الأسئلة : هل سيتعافى الدينار و يصبح أقوى؟ و من ثم هل سترتفع القدرة الشرائية للمواطن و بتعبير اقتصادي متخصص :هل ستزداد القيمة الحقيقية للدينار؟ وهل يعني حذف الأصفار أن العراق أصبح أكثر ثراءً؟

فان الإجابة العلمية تقتضي التمييز بين الإصلاح النقدي و القيمة الحقيقية للعملة.

فحذف الأصفار ليس وسيلة لزيادة الثروة، ولا وسيلة لمعالجة التضخم أو معالجة مشكلة البطالة أو حتى لزيادة الإنتاج، وإنما هو في جوهره إعادة تنظيم للوحدة النقدية، بحيث تتحول هذه الأرقام الكبيرة إلى أرقام أصغر وأكثر سهولة في التداول و المعاملات النقدية والمحاسبة. وهذا ما يتم تأكيده في أدبيات الفكر الاقتصادي وتجارب العديد من الدول.

فإذا كانت السلعة تباع اليوم بألف دينار، فإنها بعد حذف ثلاثة أصفار ستصبح بسعردينارواحد جديد، وإذا كان راتب الموظف مليوناً ونصف المليون دينار، فسيصبح ألفاً وخمسمائة دينار جديد بعد حذف الاصفار. في كلتا الحالتين لن تتغير القوة الشرائية ، لأن الأسعار والدخول تتحرك بالنسبة نفسها!. و لكن ما تغير هو الرقم المكتوب على العملة وليس القيمة الاقتصادية لها.

لقد شهد العالم عشرات التجارب الاقتصادية في حذف الأصفار، نجح البعض منها وبعضها الاخر أخفق. اذ ان الفيصل في تلك التجارب (بين النجاح والفشل): هو البيئة الاقتصادية التي رافقت عملية الإصلاح. ففي تركيا مثلاً، جاء حذف الأصفار بعد سنوات من السيطرة على التضخم، وتعزيز استقلالية البنك المركزي، وتحقيق قدر من الاستقرار المالي، اذ كان الإصلاح النقدي تتويجاً لعملية النجاح الاقتصادي التي سبق عملية الحذف، وليست سبباً له.

أما الدول التي تلجىء إلى حذف الأصفار في ظل اختلالات اقتصادية عميقة، فان ذلك سيؤدي و من منطق اقتصادي بحت الى عودة الأصفارللعملة ذاتها بعد سنوات قليلة نتيجة استمرار التضخم وضعف الإنتاج!

وفي حالة العراق، ينبغي النظر إلى المشروع بمنظار اقتصادي بعيد عن الانفعالات و الشعارات الشعبوية .

فمن الناحية الفنية، يمكن أن يسهم حذف الأصفار في تبسيط العمليات المحاسبية، وتقليل التكاليف النقدية و ما يرافقها من عمليات العد والنقل والخزن، وكذل تسهيل استعمال و استخدام تطبيقات الأنظمة الإلكترونية، كما يمنح نظام التعامل النقدي شكلاً أكثرسلاسة و بساطة في الاجراءات اليومية. وهذه هي فوائد تنظيمية وإدارية و لكنها لاتمس القيمة الحقيقية لذلك الاقتصاد و ما يجري فيه من عمليات اقتصادية .

لذا فأن هذه المنافع لا يمكن أن تُفسَّر على أنها مكاسب اقتصادية مباشرة. فبلد مثل العراق ما زال يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية، و لا تزال مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى متدنية لايمكن ان تعكس عملية حذف الاصفار تحسنا في هيكلية البنية الاقتصادية. فقوة أي عملة في النهاية تستند إلى قوة الاقتصاد الحقيقي، وإلى حجم الإنتاج، و الى استقرار الأسعار، وكذلك بمدى ثقة المستثمرين، وليس بعدد الأصفار المطبوعة على تلك العملة.

لقد ذهبت دراسات عراقية إلى أن نجاح المشروع ينبغي أن يرتبط بإصلاحات اقتصادية أوسع وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وهذه نصيحة حقيقية لاتجافي الحق، واقل ما يقال انها ركائز اصلاح و تحسين قيمة الدينار العراقي.

ومن هنا فإن حذف الأصفار، إذا تقرر تنفيذه، يجب أن يكون الحلقة الأخيرة في سلسلة إصلاحات، لا الحلقة الأولى. فالإصلاح النقدي الناجح يسبقه استقرار في سعر الصرف، وانخفاض مستدام في التضخم، وتطوير للقطاع المصرفي، وارتفاع في الثقة بالمؤسسات المالية، فضلاً عن وجود حملة إعلامية واسعة تشرح للمواطنين طبيعة العملية حتى لا تتحول إلى مصدر للارتباك أو المضاربة.

إن الخطر الحقيقي لا يكمن في حذف الأصفار بذاتها، بل في الاعتقاد بأن هذه العملية يمثل هي العصا السحرية لحل المشكلات الاقتصادية في العراق.

فقياس قوة الاقتصاد لا يتمثل بعدد الأرقام على الورقة النقدية، وإنما بما تنتجه مصانع ومزارع ذلك البلد، ومايصدره ، وما يوفره من فرص العمل (و بالتأكيد لا اقصد التعيينات الحكومية المترهلة و لا الوظائف الفضائية)، وما تبنيه تلك الدولة من ثقة في مؤسساتها المالية.

إن العراق بحاجة إلى بناء اقتصاد قوي، وعندما يصبح الاقتصاد قوياً، ستصبح بالضرورة العملة العراقية قوية كنتاج بديهي و طبيعي. أما الاكتفاء بتغيير شكل الأرقام و طبعات العملة دون معالجة جذور و اسس الاختلالات الهيكلية الاقتصادية، فلن يؤدي إلا إلى تغيير في المشهد اليومي ، بينما يبقى الواقع على حاله!!!

إن عملية حذف الأصفار قد تكون قراراً فنياً صحيحاً في" توقيته المناسب"، لكنه بالضرورة ليس بديلاً عن عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل، بل هي أحدى النتائج الاقتصادية الطبيعية و المنطقية لهذا الاصلاح فيما لو أنجز.

لذلك فإن نجاح مشروع الحذف لا يقاس بعدد الأصفار التي أزيلت من العملة، وإنما بمقدار ما أزيل من اختلالات الاقتصاد العراقي، و من ثم النجاح في تحويل الإصلاح النقدي من إجراء شكلي إلى تتويج طبيعي لاقتصاد قوي ومستدام.

الكاتب: دكتورة سلام سميسم. خبيرة اقتصادية

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600